جماعة كولن .. الانجذاب إلى التّيه

حاتم أَتَه
باحث سياسي

ملخص

تشهد تركيا في الآونة الأخيرة نقاشًا ساخنًا حول الخلاف السياسي الواقع بين جماعة كولن وحزب العدالة والتنمية الحاكم من حيث الفحوى والأسباب والتداعيات المحتملة. تُعرَّف جماعة كولن إلى جانب كونها جماعة دينية بأنها حركة مدنية تقوم بنشاطات وطنية ودولية في شتى المجالات، مثل التعليم والإعلام والاقتصاد وما إلى ذلك. وكانت الجماعة منذ الثمانينيات تقوم بمثل هذه الفعاليات من جهة، وتتبنى لنفسها إستراتيجية الحضور داخل مؤسسات الدولة والتسرب خاصة إلى الهياكل الأمنية والقضائية والمالية من جهة أخرى. وكان هناك تقاسم بين حكومة حزب العدالة والتنمية وجماعة كولن في نيل الدعم والتأييد من فئات اجتماعية متشابهة من حيث الخصوصيات الدينية والثقافية. وقدمت جماعة كولن دعمًا اجتماعيًّا وسياسيًّا واضحًا للحكومة في معركتها مع الجيش الكمالي ما بين 2007 و2010، وأسهمت في بناء نظام سياسي ديمقراطي في تركيا. ولكن بعد الاستفتاء الذي أجري في 12 سبتمبر 2010 والذي يعد رمزًا لانتهاء دور الجيش في الحكم بدأت جماعة كولن تعبِّر عن اختلافها مع حزب العدالة والتنمية في مسائل عديدة تتعلق بسياسته الداخلية والخارجية، وتتهمه بالسعي إلى إقصاء كوادرها العاملة داخل الدولة.

وحدث أول خلاف مباشر بين جماعة كولن وحزب العدالة والتنمية في 7 فبراير 2012 عندما تجاوز أحد المدَّعين العامِّين صلاحياته فقام بدعوة رئيسَي جهاز المخابرات الحالي والسابق إلى الاستجواب. وكان هذا الحدث؛ أي طلب مقاضاة أعضاء جهاز المخابرات الذين امتثلوا التعليمات الحكومة فاجتمعوا مع ممثلي حزب العمال الكردستاني في العاصمة النرويجية "أوسلو" أو مع زعيم الحزب عبد الله أوجلان في معقله بجزيرة إمرالي التركية- قد وُصف بأنه محاولة انقلاب قضائي على الحكومة. وعدَّ رئيس الوزراء هذا الحدث خطة خسيسة تهدف إلى محاكمته في نهاية الأمر، ورفض تطاول الموظفين المعينين على السياسيين المنتخبين بمثل هذه العمليات التي تشكّك في شرعية وقدرة الحكومة في أداء عملها السياسي. ووقفت جماعة كولن بكتَّابها وصحفيِّيها إلى جانب المدّعي ضد الحكومة، حيث تبنّت أسماءٌ

رؤية تركية
2013 - 8
20 - 7

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وفتح الله كولن

وشخصياتٌ معروفة بموالاتها للجماعة في تركيا موقفَ الأمن والمدّعي العام، وشنّت حملة دعائية ضد الحكومة لإخفاق حملتها الدفاعية عن نفسها. وتمكّنت الحكومة من احتواء هذه الأزمة، وكشفت عن نية جماعة كولن السيّئة تجاه الحكومة التي أصبحت مستهدفة من الجماعة في محاولات عديدة من خلال أيديها داخل جهاز الأمن والقضاء. ورغم إطلاق رسائل إيجابية من زعيم الجماعة فتح الله كولن ورئيس الوزراء أردوغان بشكل متبادل بعد هذا الحدث إلا أن مؤيدي جماعة كولن وحزب العدالة والتنمية واصلوا تصعيد التوتر في مناسبات مختلفة.

وحدث نزاع ثان بين جماعة كولن وحكومة حزب العدالة والتنمية بصورة بارزة عندما اتخذت الحكومة قرارًا بإغلاق مدارس التقوية الخاصة تدريجيًّا في تركيا. وإذا كانت مدارس التقوية الخاصة في تركيا قد انتشرت نتيجة ضعف أو نقص في التعليم الرسمي إلا أنها تحولت إلى مؤسسات تقوم بـ"التعليم الموازي أو البديل" عن التعليم الرسمي، وهو ما يثير قلقًا لدى الكثيرين. وكان انتشار هذا النوع من المدارس أمرًا طبيعيًّا؛ لعدم تمتّع الطلاب بفرَص تعليمية متساوية، ووجود تفاوت كبير بين المؤسسات التعليمية من حيث الجودة، إلى جانب نقص في الإرشاد والتوجيه التعليميّين ممّا كان سببًا لتوجه الطلاب إلى مدارس التقوية الخاصة؛ للارتقاء في سلم النجاح، وتحسين مستواهم في بعض المواد، والالتحاق بالمؤسسات التعليمية الجيدة وسط تنافس تعليمي كبير في البلاد. وكان عمر هذه المدارس يناهز 40 سنة في تركيا، حيث أوجدت لتدعيم الطلاب تعليميًّا، ولكنها تحولت فيما بعد إلى أعباء مادية على كاهل العائلات، كما فرضت مسؤوليات معنوية كبيرة على عاتق الطلاب فوق المستطاع في بعض الأحيان، وجعلت

أساتذتها يواجهون ظروف عمل أصعب، وبأقل الأجور بالمقارنة مع نظرائهم في المدارس الحكومية. ولهذه الأسباب وغيرها كانت هذه المدارس محل نقاش جاد لدى مختلف الأوساط التركية في السنوات الأخيرة.

وما من حكومة تركية إذا أرادت حل مشكلة التعليم في البلاد إلا وعليها أن تنظر أولًا في موضوع امتحان الالتحاق بالجامعات، وتتساءل عن دور مدارس التقوية الخاصة ضمن النظام التعليمي الرسمي. ولهذا السبب كانت حكومة حزب العدالة والتنمية تعبّر منذ فترة طويلة عن عدم انسجام هذه المدارس مع الدور المسند إليها داخل النظام التعليمي، وأكدت في هذا السياق ضرورة تحويل مدارس التقوية إلى مدارس خاصة. وجاء هذا التأكيد في الخطة التنموية للحكومة للسنوات 2007 – 2013 والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية الوطنية للسنوات 2010 – 2014. وتم طرح هذا الموضوع من حزب العدالة والتنمية بين فينة وأخرى، مع الإعلان عن نيته إغلاق هذه المدارس، والسماح لها بالتحول إلى مدارس خاصة. واشتدت وتيرة النقاش عندما صرح رئيس الوزراء في 9 سبتمبر 2012 بأن مدارس التقوية ستغلق، أو ستحول إلى مدارس خاصة قبل السنة الدراسية 2013–2014، وكان رئيس الوزراء ووزير التربية الوطنية يؤكدان هذا الأمر منذ حوالي سنة. وفي 14 نوفمبر 2014 نشرت صحيفة "الزمان" الموالية لجماعة كولن خبرًا في صفحتها الأولى تحت عنوان بارز "ضربة كبيرة للتعليم"، فأصبح موضوع المدارس الذي كان يجري على لسان الحكومة بين وقت وآخر خلال العقد الأخير يحتل المركز

بعد الاستفتاء الذي أجري في 12 سبتمبر 2010 والذي يعد رمزًا لانتهاء دور الجيش في الحكم بدأت جماعة كولن تعبّر عن اختلافها مع حزب العدالة والتنمية في مسائل عديدة تتعلق بسياسته الداخلية والخارجية، وتتهمه بالسعي إلى إقصاء كوادرها العاملة داخل الدولة.

الأول ضمن المسائل السياسية المطروحة على الساحة.

وإذا أخذنا الموضوع من حيث اعتراض المستفيدين من هذا القطاع فإنه لم يكن يختلف كثيرًا عن اعتراض المستفيدين من قطاع الأدوية والمستشفيات والعيادات الخاصة على مشروع الحكومة في المجال الصحي قبل بضع سنوات، ولكن موضوع المدارس أخذ منحى آخر بعيدًا عن المفاوضات والخلافات بين صناع القرار والمستفيدين؛ إذ إن جماعة كولن سيّست المسألة بتحويلها من مجرد اعتراض المستفيدين من قطاع التدريس إلى شن هجوم سياسي كبير على الحكومة بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات، وتحولت المسألة بذلك من وصفها التعليمي إلى مواجهة سياسية بين الطرفين.

بينما استمر الصراع بين جماعة كولن وحزب العدالة والتنمية من خلال المدارس ظهر نزاع ثالث قبل شهر، وذلك في 17 ديسمبر 2013 مع حادث تحقيق "الفساد" واسع الإطار في تركيا، حيث قام أحد المدَّعين العامِّين في إسطنبول بعملية واسعة شملت عددًا كبيرًا من المتهمين بالتورّط في الفساد، من بينهم

ان هذه العملية كانت ذات بعد سياسي على غرار بعدها العدلي، ولاسيما أنّ حدوثها قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات المحلية في تركيا أدى إلى قناعة لدى الكثيرين بأن العملية استهدفت حزب العدالة والتنمية من أجل تشويه سمعته لدى الشعب التركي

أبناء ثلاثة وزراء من حزب العدالة والتنمية، ورئيس بلدية من الحزب نفسه في إحدى الأقضية بإسطنبول، ومدير بنك "الخلق" الحكومي. وجاءت العملية بعد تحقيق سري دام قرابة سنتين من المدّعي العامّ الذي حرص على سرية التحقيق، حتى إنه لم يخبر به أحدًا ممن يعتليه منصبًا. وإن القيام ببعض التجاوزات من حيث الأصول والإجراءات في أثناء التحقيق، والجمع بين ثلاثة ملفات مختلفة، وتسريب معلومات عن هذا التحقيق الذي كان لا بد أن يكون سريًّا إلى وسائل الإعلام، وغير ذلك من الأمور- كشفت أن هذه العملية كانت ذات بعد سياسي على غرار بعدها العدلي، ولاسيما أنّ حدوثها قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات المحلية في تركيا أدى إلى قناعة لدى الكثيرين بأن العملية استهدفت حزب العدالة والتنمية من أجل تشويه سمعته لدى الشعب التركي. وعَدَّ حزب العدالة والتنمية هذا الأمر هندسة سياسية شبيهة بما وقع في 7 فبراير، في حين دافع الكتاب والصحفيون القريبون من جماعة كولن -وفتح الله كولن نفسه- عن هذه العملية، وتبنَّوا معارضة واضحة ضد حزب العدالة والتنمية.

وهذه التطورات الثلاثة أثارت نقاشًا حول علاقة جماعة كولن بالسياسة. وفيما يلي حديث عن علاقة جماعة كولن بالمجتمع والسياسة والدولة في ظل نقاش بدأ انطلاقًا من مدارس التقوية في نهاية شهر نوفمبر، واحتدّ مع عملية 17 ديسمبر.

مدارس التقوية الخاصة وقدرات جماعة كولن السياسية

يمكن الحديث عن ثلاثة عوامل مؤثرة في قيام جماعة كولن بتسييس النقاش حول مدارس التقوية الخاصة:

أولًا: رأت الجماعة في سياسة الحكومة حول مدارس التقوية هجومًا ضدّ وجودها.

ثانيًا: عدَّت الجماعة أنّ هذه السياسة ستمنع نشاطات الجماعة وخدماتها.

ثالثًا: نظرًا لقيام الجماعة بنشاطاتها ونشر نفوذها من خلال المدارس بالدرجة الأولى، ونظرًا لاعتقادها بأن الحكومة تحاول القضاء عليها بسياسة التحويل للمدارس- بادرت الجماعة إلى استجماع قوتها نحو المقاومة ضد الحكومة بدلًا من السعي إلى حل المشكلة وإزالة تداعياتها المتوقعة.

وردًّا على الاتهامات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية أوضح الحزب أن سياسة تحويل المدارس لم تكن حديثة العهد، وأنها جاءت تكملة للإصلاحات الجارية في مجال التعليم إلى هذا اليوم، وذلك بما تقتضيه مسؤولية الدولة لمراعاة المصلحة العامة، وأضافت بأن مسار التحويل يشمل المدارس الخاصة والتعليم الثانوي عن بعد ومراكز المطالعة ودروس التقوية داخل المدارس الرسمية، وهذا يعني إصلاحًا شاملًا في مجال التعليم، ولا يهدف

إلى حرمان المبادرات المدنية المتطوعة في المجال التعليمي. وانتهجت الحكومة سياسة ديناميكية ومرنة ومتغيرة من أجل إزالة المخاوف العالقة بالأذهان حول تحويل المدارس، في حين أصرت الجماعة على طلبها بأن تكف الحكومة عن التدخل في شؤون مدارس التقوية الخاصة، ورفضت جميع المساعي المتعلقة بهذا الشأن. وإستراتيجية الجماعة التي أثارت تساؤلًا حول مدى قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها جعلت النيل من الحكومة الهدف النهائي لها بدلًا من البحث عن حوار عقلاني للحد من الأضرار التي قد تنجم عن قرار الحكومة بهذا الشأن.

وموقف جماعة كولن يتغذى في الواقع من ديناميكيتين لا علاقة لهما بموضوع مدارس التقوية الخاصة: تتمثل الديناميكية الأولى في مفهوم الخدمة لدى الجماعة. وإذا كانت شرعية بقاء الجماعة واستمرارية نشاطاتها تستندان إلى خدمة المجتمع فإننا نرى في موقفها السياسي اعتمادًا على المصلحة الذاتية بالدرجة الأولى. وكان المطلوب من جماعة كولن بصفتها حركة لخدمة المجتمع أن تنحاز إلى مصالح المجتمع في حال تعارضها مع المصالح الذاتية. ولكنها بدلًا من فهم موقف الحكومة الهادف إلى تحقيق مصالح عامة للمجتمع أعطت الأولوية لبقائها في ذاك المجال. وإلى جانب مدارس التقوية الخاصة فإن الجماعة تناولت موضوع بقائها في كافة المؤسسات التي لها حضور قوي فيها على أنه بمثابة قضية أمن وطني بالنسبة إليها، ولا يمكن التنازل عن ذلك، فاختارت سبيل التصادم مع الحزب الحاكم بكل ما أوتيت من قوة. هذا ونرى لهذا الموقف انعكاسًا على التصرفات الفردية لأعضاء الجماعة، حيث يعمل مؤيدو الجماعة داخل وظائفهم ومناصبهم ومؤسساتهم بروح

نظرًا لقيام الجماعة بنشاطاتها ونشر نفوذها من خلال المدارس بالدرجة الأولى، ونظرًا لاعتقادها بأن الحكومة تحاول القضاء عليها بسياسة التحويل للمدارس- بادرت الجماعة إلى استجماع قوتها نحو المقاومة ضد الحكومة بدلًا من السعي إلى حل المشكلة

الجماعة، ويؤْثِرون مصالح الجماعة على مصالح مؤسساتهم. وهذا الواقع قد يؤدي بالجماعة إلى مأزق في علاقتها مع المجتمع، وإعادة النظر في مفهوم خدمة المجتمع لديها، كما يجعلها في محور نقاش سياسي في تركيا.

أما الديناميكية الثانية فتتمثل في خروج جماعة كولن من إطارها "كحركة خدمة للمجتمع" إلى فاعل سياسي بأقصى الحدود، حيث أثبتت الجماعة أداءها السياسي الفعّال أكثر من أي حزب سياسي معارض داخل البرلمان التركي، حيث لا تتردد في توجيه انتقادات إلى الحكومة من خلال ملفات السياسة الداخلية: (مثل المشكلة الكردية، وإعداد الدستور، والتحول الديمقراطي...إلخ)، ومن خلال السياسة الخارجية (المتعلقة بإسرائيل وإيران ومصر وسوريا)، وتتمكن من الحصول على معلومات ووثائق سرية للدولة بارتباطاتها وهياكلها المؤسسية، ثم تمارس هندسة سياسية اعتمادًا على هذه الوثائق. ولا تريد جماعة كولن أن ترى أو تعترف بأن أجندتها السياسية هذه قد تجاوزت إحداثيات أية حركة مدنية تأخذ على عاتقها خدمة المجتمع، بل وأصبحت تلحق ضررًا بأجندة الخدمة والمدنية. كما أن هذه

الأجندة السياسية التي تتعارض بكل وضوح مع رغبة وتوجهات من يؤيد جماعة كولن بالإمكانات المادية والخدمات المعنوية، جعلتها في مواجهة مع حكومة حزب العدالة والتنمية في مسائل شتى.

وأخيرًا نرى أن الحملة التي أطلقتها جماعة كولن في الإعلام المرئي والمكتوب والاجتماعي بأبعادها المتعددة جعلت موضوعًا يتعلق بالمجال التعليمي في تركيا الذي يمكن تناوله ومعالجته من خلال المفاوضات مع الأطراف المعنية- جعلته يخرج من إطاره ومجراه الطبيعي ويتحول إلى صراع ونقاش سياسي محفوف بكثير من المقولات الدينية والعاطفية وغير الواقعية. والمشهد الحالي يؤكد أن الموضوع أخذ بعدًا يتساءل فيه الناس عن أهداف الجماعة وحدود قدراتها أكثر من خطوات الحكومة في تنفيذ مشاريعها.

خاصية الوصاية لدى جماعة كولن

مرت العلاقات الاجتماعية-السياسية في تاريخ تركيا القريب بمنعطفين مهمّين: تمثّل المنعطف الأوّل في قيام المجموعة الكمالية إبّان حرب الاستقلال باحتكار الصلاحيات باسم الشعب من قَبيل مفهوم الإرادة القومية لدى جان جاك روسو، أما المنعطف الثاني فحدث عندما تعذّر العدول عن الحياة السياسية المتعددة والانتخابات الحرة، فوقع إخضاع الإرادة السياسة المنتخبة في 1961 لمراقبة كبار الموظفين المعينين والمؤهّلين بصلاحيات دستورية. ويمكن وصف كلتا المرحلتين بـ"الوصاية" لمنعهما مشاركة الشعب في المسارات السياسية من خلال آليات ديمقراطية.

اعتقال اكثر من 50 شخصا في تركيا

وقد قرأتْ حركاتٌ اجتماعية ذات آراء ومواقف سياسية مختلفة هذه الحالة المسمّاة بالوصاية على أنها سطو على العملية السياسة التي يجب أن تكون قابلة للمشاركة الاجتماعية، وذلك من النخبة الكمالية في الدولة وإيداعها أيديَ مجموعةٍ معينة. وقد شوهدت إستراتيجيات غير منسجمة مع السياسة الديمقراطية في هذه المرحلة غير الطبيعية التي وقع فيها تعطيل للسياسة وإحداث فجوة بين الشعب والدولة. وعليه توجهت بعض الحركات إلى المقاومة المسلحة، في حين سعى بعضها الآخر إلى إقامة تحالفات مع الجيش من أجل امتلاك السلطة بانقلاب عسكري. وأما البعض الآخر فكثّف الجهود للتسرّب إلى داخل الدولة وفرض سيطرته عليها بعد التمكّن من مناصب ووظائف مهمّة. والواقع أن هذه الجهود الموازية لمفهوم الإرادة الوطنية لدى

المجموعة الكمالية اعتبرت مشروعة ومقبولة نظرًا لحرمان المجتمع من تعاطي السياسة، وإبعاد السياسة من الحساسيات الاجتماعية، ولتسليم إدارة الدولة إلى نخب معينة. وباتت مجموعات وجماعات ومنظّمات متعددة وذات انتماءات سياسية مختلفة تهتمّ بكيفية الحضور داخل الدولة وفرض نفوذها.

وقد تمّ القضاء اليوم على الوصاية في تركيا بعد جهود مكثّفة استغرقت أكثر من عقد من الزمان، حيث أصبحت السياسة منسجمة مع الحساسيّات والتطلعات الاجتماعية، وصارت الدولة تابعة للشعب، وبذلك تحررت السياسة والدولة من قيود الوصاية. ومع إمكانية مشاركة المجتمع في السياسة وتأثيره في اتخاذ القرارات في الدولة أصبح لزامًا على الحركات الاجتماعية المتصرّفة وفق نظام الوصاية أن تغير إستراتيجياتها. وتاريخ السياسة مليء بأمثلة تلك الهياكل التي لم تستطع الانسجام مع التغيرات السياسية، وحاولت أن تقاوم جريان الزمن والتاريخ، وألحقت بنفسها وبأسباب تواجدها أضرارًا كبيرة، ثم تحولت إلى حالات مرض مزمن. وقد شهدنا في تاريخ تركيا القريب العديد من الهياكل ذات التوجهات السياسية المختلفة كيف أنها أصيبت بآلام التحول.

وتتبوَّأ جماعة كولن الصدارة من بين الهياكل التي أجبرت على تغيير إستراتيجياتها التي وضعتها في فترات الوصاية بعد احتواء السياسة للحساسيات والتطلعات الاجتماعية. وقد تبنّت جماعة كولن منذ تأسيسها إستراتيجية مزدوجة، حاولت فيها أن تكون نموذجًا ناجحًا في إيصال خدماتها إلى مختلف شرائح المجتمع بصفتها منظمة أهلية وجماعة دينية من جهة، وأولت اهتمامًا كبيرًا بتنظيم أنصارها في مختلف مناصب الدولة الوظيفية والتسرّب إلى شرايين الدولة من جهة أخرى.

إن جعل قنوات التواصل بين المجتمع والسياسة والدولة مفتوحة كما يجب أن تكون في أي نظام ديمقراطي- أدى إلى حدوث تحولات راديكالية في تحديد أولويات النشاط السياسي ووسائل الخدمة للشعوب. عندما تصبح السياسة الديمقراطية مقبولة تزيل العوائق أمام انعكاس التطلعات الاجتماعية على السياسة والسلطة، فإن شرعية الحركات الاجتماعية تصبح بالطبع محدودة بمجالات التأثير والنفوذ الاجتماعي فقط. والسبيل الوحيدة لجعل الدولة تابعة للشعب هي المشاركة في السياسة من خلال قنوات اجتماعية ومن خلال آليات ديمقراطية وامتناع الأدوات البيروقراطية البائدة. وفي هذا الإطار نرى أن إستراتيجية جماعة كولن المعتمدة على إعطاء

الأولوية للدولة منذ قرابة نصف قرن من الزمن أصبحت بدون جدوى. والسبيل الوحيدة أمام جماعة كولن لخدمة المجتمع هي التركيز على فعاليات اجتماعية مدنية فحسب، والابتعاد عن حلم التأثير في السياسة اعتمادًا على مكاسبها في المناصب الوظيفية داخل مؤسسات الدولة.

انتهجت الحكومة سياسة ديناميكية ومرنة ومتغيرة من أجل إزالة المخاوف العالقة بالأذهان حول تحويل المدارس، في حين أصرت الجماعة على طلبها بأن تكف الحكومة عن التدخل في شؤون مدارس التقوية الخاصة، ورفضت جميع المساعي المتعلقة بهذا الشأن

إن محاولة السيطرة على الدولة من دون نيل الشرعية وموافقة الشعب سياسيًّا؛ أي من دون خوض معركة ديمقراطية لا تعني إلا وصاية. وكل مبادرة بالوصاية تبطن بداخلها وصفًا نخبويًّا وإنقاذيًّا بالضرورة. وهذا الوصف النخبوي والإنقاذي لا يحتاج إلى اختبار اجتماعي من خلال رؤى وأفكار ديمقراطية بما تقتضيه السياسة الديمقراطية. ونظرًا لذلك يرى أصحاب الوصاية آراءهم فوق آراء المنتخَبين شرعيًّا بتأييد شعبي عبر الآليات الديمقراطية. وكانت النخبة الكمالية في بدايات تأسيس الجمهورية قد وضعت الوصاية نتيجة حكمها بذلك، مفترضة أنها وحدها تمتلك الفكر الصائب والرأي الثاقب داخل المجتمع. كما أن الوصاية المؤسّسية التي جاءت عقب الانقلاب العسكري في 1960 رسمت مبادئَها على احتمال عدم احترام الأفكار الكمالية الصحيحة والقاطعة من السياسيين المنتخبين لاحقًا.

وفي هذا الإطار فإن إصرار جماعة كولن على استمرار حضورها في المؤسسات الإستراتيجية للدولة وتوظيف قوتها في هذه المؤسسات في تصميم السياسة في تركيا- يحملان بصمات من تجارب الوصاية السابقة في العهد الجمهوري. وفي الوقت الذي تظل فيه كافة القنوات مفتوحة لتأثير المجتمع في السياسة من خلال صناديق الاقتراع وفعاليات منظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الطرق والوسائل فإن بقاء جماعة كولن على إستراتيجيتها السابقة التي تبنتها في ظروف غير طبيعية سابقًا من أجل التأثير في السياسة يُعدّ مبادرة وصاية جديدة.

وهذه المبادرة تلحق ضررًا بالمسار الديمقراطي للبلاد بتضييق الخناق على مجال السياسة، كما تلحق ضررًا بالجماعة نفسها وبقاعدتها البشرية التي تتغذى منها. ولا ننسى أن سبب تعاطف المجتمع مع جماعة كولن ليس لمحاولتها تأسيس الوصاية على السياسة، بل لخدماتها الموجهة إلى المجتمع. وإطار خدمة المجتمع في الأنظمة الديمقراطية أمر معلوم، أما محاولة التأثير في الإرادة السياسية المنتخبة بالتوغل والتنظيم داخل المؤسسات الإستراتيجية للدولة فلا صلة لها بهذا الإطار المعلوم.

وما من تنظيم لا تستند قوته إلى المجتمع، ولا يقوم باتباع المسارات السياسية المعهودة في تركيا الجديدة- يمتلك شرعية في التأثير السياسي ويجب ألا يمتلك. وإن محاولة حزب العدالة والتنمية منع مبادرة الوصاية لجماعة كولن تأتي في إطار مسؤولياته ببناء نظام ديمقراطي راسخ في البلاد. وأما مسؤولية جماعة كولن تجاه

البلاد ومؤيديها فيجب أن تتمثل في الكف عن مبادرات الوصاية والتوجه نحو المجتمع كليًّا.

المجتمع المدني وجماعة كولن

كيف يجب أن تكون علاقة المجتمع المدني بالسياسة والحكومة والدولة في نظام ديمقراطي؟

لم يكن ثَمَّةَ أيُّ معنى للنقاش حول معايير المجتمع المدني في تركيا القديمة؛ نظرًا لتعرض موقف السياسة والحكومة والدولة أمام المجتمع لتحريفات من قبل وصاية النظام السياسي سابقًا. أما اليوم فتشهد تركيا تطورات تسمح بل وتفرض تعريف هذه العلاقات من جديد. ولا شكّ أن علينا أن نصبر قليلًا لحلّ كثير من مشكلاتنا الممتدة جذورها إلى أكثر من قرن.

وقد اتضحت أرضية كلّ مشكلة بشكل جلي مهما كانت صفتها، حيث أصبحت السياسة متأثرة بالحساسيات والتطلعات الاجتماعية، وأصبحت الدولة تقطع أشواطًا في طريق الانقياد للسياسة. وتحرير السياسة التي تعتبر الآلية الوحيدة القادرة على ترميم وتطبيع العلاقة بين النظام والمجتمع من شأنه أن يعزز احتمالات حل مشكلاتنا الحالية. ويبقى الأمر بعد ذلك مرتبطًا بمسألة الوقت والجهود المبذولة. وكلما اتسعت قنوات الاتصال بين المجتمع والسياسة ازداد حضور السياسة في الحكومة والدولة، ومن ثَمَّ سيتم تحديد نوع النظام وخاصيته من قبل المجتمع ما لم تتعرض هذه الأسس للتخريب والتدمير.

ولا يعني الدفاع عن السياسة تقديس الدولة واحتكار السلطة من الحزب الحاكم، بل يعني إخضاع الدولة والحكومة لمراقبة الشعب وخدمته. وجودة السياسة مرتبطة بقدر كبير بالمستوى السياسي للمجتمع. وكلّما كان المجتمع طرفًا في السياسة بوسائل فردية وجماعية ازدادت السياسة قوة؛ لترسيخ هيمنتها على النظام وجعل الدولة في خدمة الشعب. ولهذا السبب فإن أكبر ضمان للأنظمة الديمقراطية بقاء قنوات الاتصال والتواصل بين المجتمع والسياسة مفتوحة، وقوة المجتمع المدني في نشاطاته. ولا يستند المجتمع المدني في قوته إلى وثائق رسمية سرية، وتجميع معلومات استخبارية عن شخصيات ومؤسسات، وقدرته على إدارة مؤسسات إستراتيجية. ومثل هذه الآليات تصيب المجتمع المدني بأمراض وعلل بدلًا من تمتينه، وتضعف المجتمع والسياسة بدلًا من تقويتهما.

وكان المطلوب من جماعة كولن بصفتها حركة لخدمة المجتمع أن تنحاز إلى مصالح المجتمع في حال تعارضها مع المصالح الذاتية

والشرعية أمر مطلوب لدى المجتمع المدني؛ ليتسنى لها القيام بفعالياتها، كما أنها مطلوبة للسلطة السياسية. وتستند هذه الأخيرة في شرعيتها إلى الانتخاب والمراقبة من المجتمع. وأما قيام المجتمع المدني بدور المراقبة والمتابعة حيال السياسة فيعطي للسياسة شرعية ولا يجعلها تحت وصاية، فيستعين المجتمع بنشاطات مدنية في مراقبة فعاليات السلطة السياسية التي انتخبها من خلال صناديق الاقتراع.

ما هو خيار جماعة كولن؟

وهنا يمكن أن نأتي إلى موضوع الساعة؛ أي علاقة جماعة كولن بالسياسة والحكومة والدولة.

هل ستصبح جماعة كولن مصانة أكثر وستكتسي هوية حركة ثابتة ونافعة عندما تُذكَر بخدماتها الوطنية والعالمية في المجال الاجتماعي أم عندما تذكر بأن لديها معلومات "إستراتيجية" ؟

تُعَدّ جماعة كولن إحدى منظمات المجتمع المدني الأكثر انتشارًا وقوة في تركيا. ولديها قدرة التأثير والمراقبة على السياسة والحكومة بوساطة فعالياتها المدنية التي تجريها في شتى الميادين. وهناك انتقادات موجهة إلى جماعة كولن في الآونة الأخيرة بدعوى أنها توجهت نحو هندسة سياسية من خلال توظيف مؤيديها العاملين في مؤسسات إستراتيجية للدولة بدلًا من مراقبة السياسة والحكومة اعتمادًا على قوتها المدنية. وبعبارة أخرى أثيرت التساؤلات والشكوك حول جماعة كولن ليس لفعالياتها في إطار المجتمع المدني بل لإصرارها على التأثير في السياسة باستخدام نفوذها داخل المؤسسات الإستراتيجية – الرسمية في تركيا. وتتركز الانتقادات الموجهة إلى جماعة كولن في هذه النقطة بالذات؛ أي أن محور النقاش يدور حول قيام منظمة مدنية بتوظيف جهودها وقوتها في المجال المدني لغرض التنظيم والتخطيط البيروقراطي لا للخدمات الاجتماعية. ولا توجّه الانتقادات إلى جماعة كولن لأعمالها التعليمية والثقافية والخدمية الجارية في أكثر من مئة دولة إلى جانب تركيا؛ بل لامتثال مؤيدي وأنصار الجماعة العاملين في كثير من المؤسسات الرسمية المهمّة مثل القضاء والأمن وغيرهما لتعليمات الجماعة. وفي هذا السياق فإن المطلوب من جماعة كولن توظيف فعالياتها المدنية في تمتين السياسة وترسيخها ومراقبة السلطة السياسية والدولة بناء على الشرعية المدنية التي تمتلكها، لا مبايعة السياسة والحكومة والدولة.

ويذهب الكتّاب الموالون لجماعة كولن إلى تبرير هذه المحاولة التي لا تعني إلا مبادرة وصاية من الجماعة حيال السياسة بأن النظام السياسي في تركيا لم يتحول إلى الديمقراطية بعد، وأن العلاقة بين الدولة والمجتمع في حاجة إلى التطبيع، ويرون أن للجماعة حقًّا في القيام بمثل هذه الفعاليات البيروقراطية – الوصائية لضمان وحماية الفعاليات المدنية للجماعة، حتى تطبّع الدولة. ولو فكرت الجماعة بإمعان وبنظرة بعيدة المدى لرأت أن أكبر ضمان لها هو تحرير السياسة من البيروقراطية، واعتمادها على المجتمع وتقدير الخدمات المنجزة من قبل المجتمع، لا محاولة التوغل والتنظيم داخل جهازي الأمن والقضاء.

ويمكن توضيح الصورة أكثر بمقارنة بسيطة: هل ستصبح جماعة كولن مصانة أكثر وستكتسي هوية حركة ثابتة ونافعة عندما تُذكَر بخدماتها الوطنية والعالمية في المجال الاجتماعي أم عندما تذكر بأن لديها معلومات "إستراتيجية" يمكن من خلالها أن تضغط وتؤثر في السياسة والبيروقراطية وعالم الأعمال؟! والجواب عن هذا السؤال سيحدّد مكانة جماعة كولن في وجدان البشرية وفي المستقبل.

عملية 17 ديسمبر

إن ما حدث في مدينتَي إسطنبول وأنقرة في 17 ديسمبر 2013، سُمّي بعملية الكشف عن الفساد، وقد أعطت بعدًا جديدًا للنقاش الدائر حول صلة جماعة كولن بالسياسة والدولة. وكان لعملية 17 ديسمبر بعدان: أحدهما سياسي والآخر عدلي. وكان البعد العدلي يستند إلى ادعاءات بوقوع أعمال الفساد والرشوة والتزوير في وثائق رسمية. وينظر القانون دائمًا إلى الأفعال ويحاكم الفاعلين من خلالها. وفي السياق العدلي يجب التقصي في هذه الادعاءات وتعميق التحقيق بما يُطَمئِنُ الرأي العام، والحرص على عدم الشعور بحماية المتهمين، مع أخذ مناصبهم بعين الاعتبار.

وكان لهذه العملية بعد سياسي إلى جانب بعدها العدلي. والتركيز على ادعاءات الفساد وحدها مع غض الطرف عن انعكاساتها السياسية يعني تحويل وجهة العملية، وعدم الالتفات إلى البعد الهندسي السياسي للعملية، في حين تنظر السياسة أولًا إلى المتّهمين، وتقوم بتقييم الأفعال من خلال هوياتهم. لذا لا يمكن أن نُعدَّ القراءات السياسية خالية من التركيز على المتّهمين في هذه العملية.

ولا يوجد أدنى شك لدى الرأي العام حول الجهة المخطّطة والمنفّذة والمدافعة عن هذه العملية، فقد أعطت عملية 17 ديسمبر بعدًا جديدًا للنقاش الدائر منذ الشهر الماضي، وأثبتت صحة الادعاءات والمخاوف. تم التعبير أولًا عن قلق تصرّف بعض الموظفين بمحض إرادتهم وفق أولوياتهم دون احترام أولويات المؤسسة والهرم الإداري فيها، ووقعت الإشارة ثانيًا إلى خطورة تحوّل العلاقة بين المجتمع المدني

يتعرض حزب العدالة والتنمية لهجمات داخلية وخارجية من مختلف الأطراف المنزعجة من خيارات الحزب وإنجازاته ومبادراته في السياسة الداخلية والخارجية

والسياسة إلى وصاية بيروقراطية وهندسة سياسية. وعُدَّ كلا البعدين مبادرة وصاية جديدة تهدف إلى إقصاء السياسة وإضعافها.

وقد أثبتت عملية 17 ديسمبر صحة هذه القلاقل والهواجس؛ إذ ظهر أمام الملأ هيكل مستقل ومغلق له جدول سياسي ونظام إداري خاص يحاول ابتكار أسلوب سياسي جديد في البلاد، وذلك من منطلق المواقع التي استولى عليها داخل المؤسسات الإستراتيجية للدولة، وهو يتجرأ إلى درجة القيام بعملية ضد الحكومة المنتخبة التي هددها منذ أسابيع، ويعقد تحالفات "مفاجئة"؛ لإعادة تصميم السياسة على مدى متوسط وبعيد في البلاد، ويقوم في ذلك بهندسة سياسية.

اغتيال المسار الإنشائي لتركيا الجديدة

إن عملية 17 ديسمبر كانت بداية مرحلة جديدة تتصل بتدبير عالمي وحساباته تجاه تركيا. وانطلقت مرحلة 17 ديسمبر بقصد إعادة تصميم إحداثيات تركيا، وتحطيم قوة أردوغان وحزب العدالة والتنمية قائد مرحلة تركيا الجديدة قُبيل الانتخابات، وإيجاد الوصاية في البلاد. ولئن كان المستهدف الرئيس هو أردوغان وحزب العدالة والتنمية من قبل هذا الهيكل إلا أنه يهدد في الواقع السياسة والنظام

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء الحملة الأخيرة التي طالت حكومته

الديمقراطي. ولا يمكن الحديث عن سلامة السياسة والديمقراطية ما لم يتم الكشف عن هذه الخلية والقضاء عليها. ومن شأن هواجس العملية أن تزحزح الاستقرار السياسي وتفسد الطمأنينة الاجتماعية بتسريب الداء والعلة إلى المناخ السياسي المستتب.

وفي حال حسبان المحاولات السياسية من قبل ومن بعد يمكن الانتباه إلى حدوث إستراتيجية مخططة من قبل. وكل "مفاجأة" أوتطور غريب في الأيام الأخيرة كان ذا صلة ببعضه. وإن التوترات في مدينة يوكسيك أوفا، ومفاوضات حزب الشعب الجمهوري مع مصطفى ساريغول في إسطنبول، ومع منصور يافاش في أنقرة، وإطلاق سراح مصطفى بالباي من حزب الشعب الجمهوري، وإطلاق سراح بعض نواب حزب السلام والديمقراطية، واستقالة هاكان شوكور، واجتماع حزب الشعب الجمهوري مع سفير أمريكا، وعدم بقاء أي معتقل بالسجن في قضية 28 فبراير، وما شابه ذلك من أحداث التي قد تبدو منفصلة عن بعضها- تتغذى في الواقع من نفس المناخ السياسي وتشير إلى نفس التنظيم.

سيذكر تاريخ تركيا الحديث أحداث 17 ديسمبر كمنعطف مهمّ في تركيا. كما أن جميع اللاعبين المؤثّرين في كافة التطورات على مدى قريب وبعيد سيتأثرون بهذه المرحلة، وستتشكل تركيا الجديدة بناءً على كيفية إدارة هذه المرحلة.

يجب على حزب العدالة والتنمية تناول الأبعاد السياسية والعدلية للعملية دون إهمال جانب على حساب جانب آخر؛ لأن المتورطين في الفساد ومن يقوم بالهندسة السياسية من خلال الفساد مشتركون في ذات الجريمة، وادّعاء الفساد بمثابة تمويه للهندسة السياسية. وفي الوقت الذي يقوم فيه حزب العدالة والتنمية بالردّ السياسي على الهندسة السياسية عليه أن يتخلص أيضًا من أعباء تهمة الفساد، ويزيل الشكوك العالقة في الأذهان حول قيامه بما يجب في هذا الخصوص. ومن جهة أخرى فإن الجانب السياسي للعملية أمر واضح، ولذا يجب على حزب العدالة والتنمية أن يقوم بتشخيص هذا الهيكل المستقل والقضاء عليه في إطار القانون؛ لأن إنهاء هذا التنظيم مسألة شرعية وضرورية كشرعية القضاء على أصحاب الوصاية في قضية أرغينوكون.

والسؤال المطروح أمام تركيا بداية من 17 ديسمبر: مَن سيحكم تركيا: نظام الوصاية الذي لا يمكن التحكم به والتأثير فيه والمراقبة إزاءه أم الحكومات السياسية المنتخبة؟

محاولة الانقلاب على حزب العدالة والتنمية

تُعَدُّ عملية 17 ديسمبر أكثر المحاولات تأثيرًا لمنع بناء تركيا الجديدة على يدي أردوغان وحزب العدالة والتنمية خلال السنة أو السنتين الماضيتين اللتين شهدتا محـاولات عديدة من خلال مختلف العناوين والأشخاص. ويتعرض حزب العدالة والتنمية لهجمات داخلية وخارجية من مختلف الأطراف المنزعجة من خيارات الحزب وإنجازاته ومبادراته في السياسة الداخلية والخارجية. وبدأت المنافسة السياسية تشتد وتزداد حدة في تركيا نظرًا لإقبالها على ثلاثة انتخابات متتالية خلال السنة ونصف السنة القادمين، وهي التي ستحدد هوية ورؤية من سيحكم البلاد في المرحلة القادمة. وفي هذا السياق يمكن تقييم عملية 17 ديسمبر في نفس الإطار مع أحداث "تقسيم" التي وقعت قبل ستة أشهر. ولئن اختلف اللاعبون والوسائل المستخدمة إلا أنهما كانا لذات الأهداف والإطار السياسي، إذ إن الأعذار البيئية المطروحة في أحداث تقسيم وادعاءات الفساد في 17 ديسمبر لم تكن سوى غطاء من نتاج الهندسة السياسية.

إن عملية 17 ديسمبر كانت عملية عدلية وسياسية في نفس الوقت. وكان البعد السياسي للعملية يتمثل في وجود تنظيم داخل جهازي الأمـن والقضاء يتصرف بالتنسيق البيني وبصورة مستقلة عن المسؤولية المؤسسية والهرم الإداري، ويقوم بتنفيذ عمليته بفحوى وتوقيت يحددهما. ثم إن دفاع فتح الله كولن عن العملية في خطاباته كوَّن لدى الكثيرين قناعة بأنه الواقف وراءها.

وجميع التحليلات التي لا تأخذ بعين الاعتبار هاتين الخاصيتين لأصحاب العملية تكون بعيدة عن الواقع وضعيفة في موقفين وإن استندت إلى مبادئ مثالية. أما موقف الضعف الأول المستند إلى الصحيح المعياري فيتمثل في الحديث عن استقلالية القضاء والفصل بين السلطات ومكافحة الفساد وغيرها من المبادئ التي لا خلاف فيها مع إخفاء هوية اللاعبين. ولا شك أن هذه المبادئ ضرورية في الأنظمة الديمقراطية، ولكن إذا حدثت قناعة أو شك بأن القاضي أو المدّعي العامّ قد قام بتنفيذ العملية بناء على إرادة ذلك الهيكل التنظيمي وليس باسم القضاء المستقل الذي ينتمي إليه وأن هذه الشكوك أدت في نهاية الأمر إلى رفع شكوى على المدّعي العامّ لدى الرأي العام، فإلى أي مدى يمكن تحليل هذا الحدث بناء على المبادئ والقيم؟!

وإذا لم نختر طريق متابعة الحدث من وراء ستار الجهل فيمكن أن نقول آنذاك من خلال المعلومات والقناعات المنتشرة لدى الرأي العام: إن هذا الهيكل يتمكن من الحصول على جميع المعلومات السرية باستخدام الإمكانات الإستراتيجية في المؤسسة التي تموضع فيها من أجل السيطرة على لاعبين أو مؤسسات معينة، ويستطيع ترجمة هذه المعلومات إلى أفعال وعمليات بناء على حضورها المؤثر داخل جهازي الأمن والقضاء، ويستطيع السيطرة على مراكز القوى البديلة وجلب مصالح ذاتية بطرق غير قانونية، ولا يتردد في عرقلة سياسة الحكومة المنتخبة، أو محاولة توجيهها وفق أولوياته أو أولويات حلفائه المحليين أو الدوليين.

وإن هذا الهيكل بخصائصه هذه يمتلك طاقة وقدرة أكبر بالمقارنة مع أنواع الوصاية القديمة

في إلحاق ضرر بالنظام الديمقراطي والسياسة الديمقراطية. وإن الاستدلال باستقلالية القضاء بناء على المبادئ الكونية المعيارية من دون اكتشاف هذا الواقع سوف يعطي شرعية لهذا الهيكل.

وأما موقف الضعف الثاني في إطار عملية 17 ديسمبر فيتمثل في إطلاق رسائل سلمية في أثناء الحديث، مثل الانتباه إلى الفتنة وجلب المصلحة والحفاظ على الأخوة. ويتم من خلال هذا الموقف تناسي أعمال جماعة كولن في الآونة الأخيرة من تحرير كافة الوسائل الدينية والدنيوية لإضعاف قوة حكومة حزب العدالة والتنمية وتحالفاته مع اللاعبين المحليين والدوليين المنزعجين من سياسة الحكومة، وتَحمِّل دور رئيس في دعم حزب الشعب الجمهوري المعارض. وإن الحديث بأسلوب سلمي مع غضّ الطرف عن هذه الوقائع لا يعني إلا دعمًا وتأييدًا لأعمال جماعة كولن.

وخلاصة القول أن عملية 17 ديسمبر هي هندسة سياسية من تنظيم ذي صلة بجماعة كولن بحسب ما تشير إليه الأدلة والقرائن. وقد أوقعت هذه العملية النظام السياسي في أزمة، وحدث مناخ سياسي غير طبيعي. وتشجَّعَ اللاعبون السياسيون الأقوياء في تركيا القديمة للعودة إلى الساحة السياسية من جديد، من خلال حزام النجدة الممتدّ إليهم. وتَرَشُّحُ اتحاد المحامين وجمعية القضاة والمدَّعين العامِّين (YARSAV) ورئيس حزب المعارضة السابق دنيز بايكال والقوات المسلحة التركية- للعملية السياسية إلى جانب المطالبات بإعادة المحاكمة في قضيتي "باليوز" و"أرغينيكون" في يوم واحد- دليل على استنزاف السياسة الديمقراطية وإيجاد أرضية شبه مشروعة للقيام بمبادرات الوصاية.

«نزع السلاح» من أيدي الجماعة

يمكن تحويل هذه العملية إلى اختبار نافع للسياسة الديمقراطية، وذلك بإطلاق مبادرة لتطهير الهياكل والتنظيمات "المستقلة" من داخل الدولة، واعتبار 17 ديسمبر منطلقًا لها من جهة، وإجبار جماعة كولن على التراجع عن إستراتيجيات التنظيم والتسرب داخل الدولة التي وضعتها في أيام الحرب الباردة من جهة أخرى. ولكن الإتيان بجماعة كولن إلى حدود أي حركة دينية أو مدنية قد يكون صعبًا إذا ما اعتبرت حضورها داخل الدولة جراء إستراتيجياتها المحددة خلال الحرب الباردة مكسبًا ومصدر قوة لها.

وأكبر مسؤولية في هذه المرحلة تقع على عاتق جماعة كولن. وعلى أنصار الجماعة أن يدركوا أن هذا الوضع يفتقر إلى شرعية ديمقراطية، كما لا يستند إلى أي مبدأ ديني. ولكن تمكين الجماعة من هذه المحاسبة الذاتية مرتبط بأرضية الفراسة والدراية السياسية. وستذكر عملية 17 ديسمبر كمرحلة نافعة في تاريخ تركيا إذا ما تمت مراعاة ما ذكرناه، ويجب التوجه من خلال مسار 17 ديسمبر إلى جعل الجماعة جماعة مدنية - دينية - خدمية من خلال تعديل شيفراتها، وذلك خدمة للدين والجماعة والدولة. وطالما أن كثيرًا من الحركات الدينية والسياسية غيرت إستراتيجيات النضال والتنظيم وانتقلت من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي فلماذا لا يمكن لجماعة كولن أن تتخذ قرارًا بمراقبة السياسة وتوجيهها بناء على قوتها داخل المجتمع المدني بدلًا من التأثير في السياسة بناء على نفوذها داخل الدولة؟